

## تحرك 29 آب

### بيان - 1 أيلول 2015

تحرك 29 آب أعلن بدء مرحلة جديدة. نزول عشرات آلاف المواطنين والمواطنين على تنوعهم واختلافاتهم الى الشارع تلبية لندائنا بمنأى عن أي قيادة سياسية أو دينية، شكل علامة فارقة في تاريخ لبنان الحديث. علامة من شأنها أن تقلب جدول أعمال الخطاب العام في لبنان: فالأولوية لم تعد للمحاصصة أو لتقاسم السلطة بين أعيانها بل أصبحت لمطالب المواطنين في مقدمتها مسألة النفايات التي ما تزال كالسيف المعلق على رقابهم كافة. وفي الوقت نفسه، ترتبت علينا تبعاً لذلك مسؤولية كبرى للاستمرار في الدفاع عن المجتمع وبذل كل الجهود لتوسيع هذه المشاركة ومأسستها وتحسينها.

في ذلك اليوم، وأمام حشود المواطنين، وجهنا تحذيراً للسلطة تضمن عدداً من البنود معطين أياها مهلة 72 ساعة لتنفيذها. اعتبرنا المهلة تلك بمثابة امتحان للسلطة: فهل تستجيب للشارع؟ هل تغير جدول أعمالها؟ أم تبقى متشبثة بطرق عملها؟ الاجابة على ذلك جاءت متلعثمة ومجتزأة وشكلية أكثر منها فعلية.

الجواب الأول، وبدل أن يستقيل وزير البيئة، فقد اختار أن يداوي عدم مسؤوليته بمزيد من التخلي عن المسؤولية. وذلك بتخليه عن رئاسة اللجنة الفنية لمعالجة النفايات. وبذلك، أكد صحة مطلبنا بوجود استقالته وعدم جدارته في هذا الشأن،

الجواب الثاني، بخصوص المسؤولية عن أعمال العنف المرتكبة ضد المتظاهرين، قرر وزير الداخلية أن يعلن نتائج التحقيقات بعد انقضاء المهلة، وحتى الآن لم يعلن عن توقيف أي ضابط مسؤول. وقد جاء اتهامه لدولة عربية صغيرة بتمويل الحملة مؤشراً على نواياه ورغبته بتضليل الرأي العام والالتفاف حول مطلب المحاسبة. فكأننا أمام محاولة لفرض رواية رسمية مخالفة للواقع والمنطق. لئلا نقول محاولة لتهديد علاقات لبنان مع كل الدول العربية الصغيرة.

الجواب الثالث، بخصوص إعادة أموال الصندوق البلدي المستقل للبلديات، بقيت الأمور بمثابة تصريحات مجردة عن أي خطوات عملية. علما أن فتح حساب مستقل للصندوق لدى المصرف المركزي يحتاج الى نصف ساعة على الأكثر،

أما الجواب الأكثر خطورة، فقد جاء من رئيس مجلس النواب الممدد له الذي استغل مناسبة وطنية هامة لاعادة ترتيب صفوف الطبقة السياسية وشركاء المحاصصة، فأنت دعوتك لرؤساء اللجان النيابية للحوار خارج الاطار التنظيمي للمؤسسات بمثابة دعوة للتوحد في وجه المواطنين والمواطنات، ولا سيما أن جدول أعمال الحوار المقترح غاب عنه أي من الهموم أو المطالب الاجتماعية.

أمام هذه الأجوبة، نجد أنفسنا أمام طبقة سياسية عنيدة رغم ضعفها، مستهترة بقدر ما هي فاسدة، لا تُبدي أي اعتبار للصالح العام. وهذا الأمر يجعلنا في موقع مواجهة سلمية مفتوحة معها. وقد عبّر هذا الصباح شباب حملات عدة منضوية في هذا الحراك عن سخطهم ازاء هذا الاحتقار الرسمي لمطالبهم، بالاعتصام داخل وزارة البيئة.

انطلاقا من ذلك، جننا نعلن الأمور الآتية:

- التأكيد على جميع مطالبنا السابقة، وعلى رأسها استقالة وزير البيئة محمد المشنوق ومحاسبة وزير الداخلية نهاد المشنوق،
- نحذر السلطة مجدداً من التعرّض لأي من المعتصمين في وزارة البيئة. فأني تعرض لهم هو تعرض لجميع اللبنانيين المدعويين الى الاعتصام المفتوح أمام الوزارة في رياض الصلح حتى خروج جميع الشباب منها آمنين سالمين،
- من الناعمة الى عكار مروراً بالكارنتينا، لبنان ليس مزبلة ولا مطمراً.. ولن نسمح بتحويل أي منطقة لبنانية الى مجال لرمي زباله الآخرين فيها من دون اي معالجة بيئية. ارفعوا ايديكم عما يخرج عن صلاحياتكم وأعيدها الى البلديات لتقوم وفق خطة بيئية بما يقتضي بها أن تقوم به، مع اعتماد استراتيجية الفرز من المصدر كأولوية في أي حلّ،

• تأمين دعم قانوني لعدد من الاتحادات (أميون ومنيارة وشرق زحلة) والبلديات (غلبون، تربل، تعلبايا، برجا، جزين، عنقدت، روميه، وجبيل) لتقديم دعاوى قضائية لابطال أي قرار بتجريفها من صلاحياتها وخصوصا صلاحية معالجة النفايات أو أي من مواردها، ولانشاء صندوق بلدي مستقلتحول اليه جميع أموال البلديات بما فيها رسوم الخليوي من وزارة الاتصالات. وندعو جميع الاتحادات والبلديات للالتحاق بهذا المسار دفاعا عن مسؤولياتها القانونية،

• دعوة المواطنين والمواطنين في جميع أفضية لبنان للمشاركة في الحراك العام، والنزول الى الساحات العامة للضغط على السلطات المركزية والمحلية، كجزء من الحراك العام، وسيصار الى توسيع تحركات المناطق: اعتصامات الشمال (طرابلس وعمار) يوم الخميس المقبل، وفي الجنوب (صور، عدلون، ابل السقي) وفي النبطية يوم الجمعة المقبل، سيتم الاعلام بتواريخها تفصيلا،

• الدعوة للناعتصام حاشد في بيروت يوم 9 أيلول سنعلن عن مكانه وزمانه لاحقا، احتجاجا على انعقاد طاولة الحوار، حوار المحاصصة والفساد والتسويق والمماطلة.

كما نعلم الرأي العام بدء تنظيم الحملة، وذلك في سعي منا لتدعيم وتحسين الحراك وضمان استمراريته.

ويبقى هدفنا هو بناء دولة مدنية وديمقراطية والقائمة على المساواة والعدالة الاجتماعية. وتبقى من أولوياتنا ضمان الكهرباء في جميع المناطق 24/24 ساعة، بتّ ملفات الرواتب والأجور بطريقة تضمن حياة كريمة للمواطنين، ضمان استقلال القضاء والحريات العامة وعلى رأسها حرية التظاهر والتغطية الصحية الشاملة وإنصاف جميع الفئات الاجتماعية المغبونة. ونبقى على موعد لتحقيق كل هذه الأهداف.